

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٤٩)

يوم الاثنين ٨ رمضان سنة ١٣٣٦ - ١٧ يونيه سنة ١٩١٨

(السنة الثامنة والثمانون)

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

٣ - عل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
صدر برأى رأس الثين في ٣ رمضان سنة ١٣٣٦ (١٢ يونيه سنة ١٩١٨)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
وزير المالية وزير الخزانة
رئيس مجلس الوزراء حسين وشدي

قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨

بالترخيص بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش صاغ

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛
رسمنا ما هسوات :

مادة ١ - لو وزير المالية أن يصدر قرارا يرخس به بتداول الورق النقدي من فئة عشرة قروش صاغ تسدد الخزينة قيمته .

٢ - الورق النقدي الذي يطرح لتداوله علينا للعادة السابقة يكون له نفس القيمة التي لتعود القضية المعادلة له ويكون له على الأخص سعر إكراهي بنفس الشروط وإلى الحد المقرر لتسمية النقود المذكورة .

ومن باب الاستثناء يُقبل الورق النقدي المذكور في الخزانة الأميرية لتسديد أي مبلغ مستحق للحكومة مهما كان مقداره .

٣ - الورق النقدي الذي يطرح لتداوله علينا للعادة الأولى يجوز استبداله بلا قيد في خزينة وزارة المالية وفي جميع خزانة المحافظات والمدريات بأوراق البكوت الصادرة من البنك الأهلي المصري .

٤ - الأرباح الناشئة مؤقتا عن طرح الورق النقدي لتداوله علينا لهذا القانون تخضع من الحساب العمومي لمالية الحكومة وتفيد في حساب خاص ينشر بيانه شهريا في الجريدة الرسمية .

٥ - الورق النقدي الذي يطرح لتداوله علينا لهذا القانون يكون صحيحه من التداول في المستقبل بمقتضى قرار يصدر من وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر برأى الرئيل السلطانية في ٦ رمضان سنة ١٣٣٦ (١٥ يونيه سنة ١٩١٨)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
وزير المالية يوسف وهبة
رئيس مجلس الوزراء حسين وشدي

وزارة المالية

قرار بالترخيص بتداول الورق النقدي من فئة عشرة قروش صاغ

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨ المؤذن بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش صاغ ؛

رسمنا ما هسوات :

مادة ١ - رخص بتداول الورق النقدي من فئة عشرة قروش صاغ بالشروط المنفردة في القانون المشار إليه .

٢ - يصرى العمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الاسكندرية في ٦ رمضان سنة ١٣٣٦ (١٥ يونيه سنة ١٩١٨)

يوسف وهبة

اعلان بخصوص أليف مجلس استشاري لجنة
مرأة افطن .
مرسوم بتعديل حدود بندرسوق الواجب
تحصيل عوائد الأملاك على المباني
الداخلية فيها .
مرسوم بتعديل حدود بندرسوق الكوم الواجب
تحصيل عوائد الأملاك على المباني
الداخلية فيها .
قرار وزيرى بحمل عين الشاك في بحيرة المنزلة
١٥ عينا في كل ذراع طوله ٥٠ سنتيمترا
من أول يونيه سنة ١٩١٩ .
قرارات باستحاطات صحية للوقاية من الأمراض
المعدية .

ملخص
قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٨ بتعديل القانون
نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمحاكم الأهلية
أمام المحاكم الأهلية .
قانون نمرة ١٣ لسنة ١٩١٨ بالترخيص
بإصدار ورق نقدي من فئة عشرة قروش صاغ
قرار بالترخيص بتداول الورق النقدي من فئة
عشرة قروش صاغ .
بلاغ عن إصدار عملة ورق فلما من فئة عشرة
قروش صاغ .
اعلان بخصوص تأليف لجنة باسم " لجنة
مراقبة النطق "

قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٨

بتعديل القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمحاكم أمام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمحاكم أمام المحاكم الأهلية ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛
رسمنا ما هسوات :

مادة ١ - تعدل المادةان السابقة (فترة أول) والثالثة من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ المشار إليه آتيا كما يأتي :

"المادة السابقة (فترة أول) : اذا قضى المحامي مدة الترمين مع المواظبة على الحضور في المكتب الذي يترن فيه وفي جلسات المحاكم وأدى بجبايح الانسان المنسوس عليه في المادة السابقة قبل بناء على طلبه في المرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية ."

"المادة التاسعة : من قضى سقى الترمين المنصوص عنها في المادة السادسة يقدم طلب قبوله أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

ويجب أن يرفق بالطلب كشف بيان القضايا التي ترافع فيها خلال أثناء الترمين صدق عليه من قضاة المحاكم أو رئيس المحكمة التي حصلت المرافعة أمامها . وشهادة المحامي الذي يترن الطالب عنه دالة على مواظبته على الحضور لمكتبه مدة الترمين .

ومضى ثبت لجنة استكمال تلك الأوراق للشروط المقررة قبلت من الطالب أن يزدي أمامها امتحانا عليها وعمليا .

ويتناول هذا الامتحان اختبارات تحريرية وأخرى شفوية .
وتشتمل أسئلة الاختبارات التحريرية التي تضمها اللجنة على :

(أ) استشارة في نزاع معين ؛

(ب) كتابة عقد وثلاث مسائل من المسائل الخاصة بالمرافعات والمرافعات
أما الاختبارات الشفهية فتدور حول تطبيق المبادئ القانونية العامة ونصوص القوانين على الوقائع التي يعرضها المنتحون .

ويستند الامتحان ستريا واذا اقتضت الحال فتجرى امتحانات غير اعتيادية .

ويصلى من هذا الامتحان من اشتمل مدة أربع سنين برعاية القضاء أو النيابة بالمحاكم المختطة والأهلية أو بتدريس علم الحقوق في مدرسة الحقوق السلطانية أو في كلية تعتبر شهادتها الدراسة النهائية معادة لتبادة المدرسة المذكورة ."

٢ - تحذف الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ السابق الاشارة اليه .